المجلس الوطني لحقوق الإنسان والحق في التعليم

مساهمة المجلس في اللقاء الاستشاري الذي نظمته الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان، حول: «مستقبل التربية والتعليم في المنطقة العربية» 30 يونيو 2020

مقدمة

ننطلق في هذا العرض حول مستقبل التربية والتعليم في المغرب، من قرارات الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو واليونسيف ومجموع المعاهدات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية ومشاريع وبرامج الحكومة المغربية المتعددة لإصلاح نظام التعليم ومذكرات وتقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول التعليم في المغرب.

تستلزم النظرة الحقوقية أن نتوقف مليا عند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يشكل الهدف الرئيس لخطة التنمية لما بعد 2015 وفي أفق 2050، وبالخصوص الهدف الرابع والمتعلق بالتعليم الجيد. حيث تتمثل مقاصده (المنتظرة في 2030) في: المساواة بين الجنسين في التمتع بالتعليم في جميع مستوياته وتخصصاته وبالنسبة لكل المرتفقين به بما في ذلك أوضاع الهشاشة والإعاقة وعدم الاعتراف ليتمتع الجميع بالحد المناسب من الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب وتقوية القدرات والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة واستدخال ثقافة السلام واللاعنف والترويج والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وأهمية الثقافة في التنمية والتمكن من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزيارة في عدد المدرسات والمدرسين من ذوي التكوين الجيد.

إن متابعة السياسات العمومية المغربية في مجال التربية والتعليم والمستجدات التربوية والديداكتيكية على الساحة المغربية، وكان أخرها اعتماد القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي. وعلى غرار الاستراتيجية الحالية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يمكن رصد أهم التحديات والمشاكل التي تواجه التربية والتعليم في المغرب والتصورات والمقترحات الكفيلة بتطوير دور التربية والتعليم لينخرط في التنمية الشاملة، من خلال ثلاثية: الحماية والنهوض والوقاية.

1. **حماية الحق في التمدرس:** يتعلق الأمر هنا، حسب استراتيجية المجلس، برصد مختلف جوانب النقص والقصور التي تهدد التمتع بالحق في التعليم الجيد. ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

أ. **تعميم التعليم:** يكاد التعميم يتحقق في السنوات الأولى من التمدرس، لكن التسرب المدرسي يدعو إلى ضرورة الحفاظ على تعميم التعليم حتى نهاية التعليم الأساسي. ونسجل أن المتضرر الأول من التسرب هو تمدرس البنات والفئات الهشة في البوادي والأحياء الهامشية والموجودة في وضعية إعاقة.

ب. **العدالة الاجتماعية والمجالية:** بات من اللازم حماية الأطفال في سن التمدرس من تأثير الفقر والهشاشة والتهميش المجالي. يشكل التعليم الخصوصي من حيث المبدأ، مناسبة لخلق الحافزية والتنافس نحو التجويد. لكن المسافات التي تفصل البيت عن المدرسة وقلة التجهيزات في العديد من الجهات وصعوبة الولوج إلى الدروس الخصوصية الإضافية وصعوبة الولوج إلى المصادر وما إلى ذلك، كلها تهدد العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في الحصول على تعليم جيد،؛

ج. **التعليم واللغات والثقافة المغربية:** يلعب تطور التواصل التكنولوجي دورا اساسيا في تهميش اللغات والثقافة الوطنية. لذلك أصبح من الضروري إدماج التعليم ضمن أساليب حماية اللغات والثقافة الوطنية. وفي هذا الإطار لاحظ المجلس في تقريره الأخير (2019) على ما يلي: « حيث ما زال إدماج الأمازيغية في التعليم يراوح مكانه، بل ويمكن التحدث عن تراجعات في بعض الأحيان، من قبيل توقيف سيرورة تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في العديد من المديريات الجهوية والإقليمية »؛

د. **محو الأمية:** تعرض الأمية الإنسان لكل أنواع الخرق المادية والمعنوية. لذلك تعتبر حملات محو الأمية من أهم آليات الحماية. وغني عن البيان أن مفهوم الأمية قد تطور من التمكن من مهارات القراءة والكتابة والحساب غلى الجيل الثاني المتمثل في اكتساب الحد الأدنى المعرفي الذي يمكن الفرد من فهم واقعه الطبيعي والاجتماعي والفعل فيه بحرية وكرامة. ويتحقق ذلك عبر اعتبار الجيل الثالث من محاربة الأمية والمتمثل في القدرة على التعليم والتكوين الذاتيين.

هـ. **قيم حقوق الإنسان في الكتب المدرسية:** شكل تنقيح الكتب المدرسية من أحد محاور اشتغال المجتمع المدني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب. ويتعلق الأمر، هنا، برصد قيم التميز والتعصب التي تتسرب إلى الكاب المدرسية، حتى في غفلة من المؤلفين أنفسهم.

2. <u>النهوض بالحق في التعليم:</u> ويشمل النهوض بالحق في التعليم جودته على مستوى الكيف وكفايته على مستوى الكم وتنوعه على مستوى المجالات. ويشمل ذلك، على الأقل، النواحي التالية:

أ. **التعليم والديمقراطية وبناء المواطنة:** يعتبر ترسيخ قيم الديمقراطية، بشكل تطبيقي، في مختلف مراحل التعليم أحد الركائز الأساسية للنهوض بالتعليم.

ب. **التعليم وقيم التسامح والتضامن:** إن ترسيخ قيم التضامن والتسامح هو أحد المعابر الأساسية للنهوض بالتعليم المؤدي إلى التنمية الشاملة؛

ج. **البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية:** لا يمكن للتعليم أن ينهض بالشخصية المتكاملة دون استنبات التجهيزات الأساسية التي تسمح بالمزيد من الفهم والاستيعاب والتمكن من المعارف والمهارات والقيم الإنسانية. وفي هذا الإطار يندرج التمكن من مستجدات الثورة الرقمية. وفي هذا الإطار يهيء المجلس تقريرا شاملا عن الوضع الحقوقي الناجم عن الحجر الصحي بسبب جائحة كورونا. وسيتضمن التقرير فصلا خاصا بتجربة التعليم عن بعد؛

د. **العلوم والبيداغوجية المعرفية:** يعني التعليم الجيد تحجيم الدروس الإلقائية والاعتماد على الوضعيات المشكلة التي تربي التلاميذ على اتخاذ القرارات وحل المشكلات. وهذا ما يساعد على تنمية التفكير النقدي والتفكير الإبداعي الضروريين لكل تعليم فعال. وبذلك يتأسس النهوض بالحق في التعليم على استنبات الطرق التربوية والسيرورات الديكاكتيكة المؤسسة على المعرفة العلمية. تشكل العلوم المعرفية، ومنها البيداغوجية المعرفية، التي تعتبر التجسيد العلمي الحالي للتمركز حول المتمدرس وتمكينه من شخصية متفتحة؛

3. **<u>الوقاية من خرق الحق في التعليم الجيد</u>:** في الكثير من الأحيان يكون التبؤ بإمكانية حدوث الخرق في الحق في التعليم معبرا أساسيا للوقاية منه. وهكذا يمكن تلخيص عمل المجلس في مجال الوقاية من خرق الحق في التعليم الجيد فيما يلي:

أ. **حوكمة تدبير المعرفة:** يشكل التدبير المؤسس على الحكامة الجيدة أضمن السبل لدمقرطة الصفقات في التعليم وتكافؤ الفرص على اساس المسؤولية والمحاسبة. فهو الذي يسمح بالمشاركة في وضع الاستراتيجيات التربوية ويضمن وصول المنح إلى مستحقيها ويسطر أولويات البحث العلمي ويضرب على ممارسي السرقات الأدبية...

ب. **ملاءمة التعليم لسيكوسوسيولوجية المتمدرس**: يتجه التعليم الجيد إلى تنمية الذات المتمدرسة انطلاقا من مكوناتها وخصوصياتها الفعلية. إن تمكين المتمدرسين من فرص الفهم والاستيعاب والتملك المعرفي والصحة النفسية والتوافق الاجتماعي، يعد من أنجع أساليب التمتع بالحق في التعليم الجيد ويقي بشكل فعال من الانحرافات والاتكالية؛

ج. **تلاؤم التعليم مع المحيط:** يعتبر تلاؤم محتويات التعليم ومناهجه وطرقه بحيث يؤدي إلى ولوج ميدان الشغل بما يكفي من السلاسة والفاعلية من أهم أساليب الوقاية من خرق الحق في العليم. ذلك أن التعليم

الذي يؤدي إلى البطالة المستدامة لا يعني فقط لا جوداه بل يعني أيضا إضاعة وقت ثمين من حياة المتمدرس دون طائل؛

د. **التكوين الجيد للمدرسين والمفتشين والإداريين:** يلعب التكوين الجيد للفاعلين في العملية التعليمية دورا اساسيا في تجنب التسرب المدرسي وتفشي العنف والفشل المدرسيين؛

هـ. البحث العلمي النظري والتطبيقي: يشكل البحث العلمي الرافعة الأساسية لكل تعليم مفيد فرديا وقادر على رفع التحديات المجتمعية المحلية والإنسانية. وفي هذا الإطار ما زال التعليم يتخبط، بهذه الدرجة أو تلك من التورط، في عدم التميز بين مستويات النشر والبحث والمتمثلة في :التبسيط والعرض والمناقشة والانخراط في البحث العلمي النظري والتطبيقي . كما أن تكرار مشكل السرقة الأدبية والبلاجيا يهدد مستقبل مصداقية البحث العلمي. كما أن تكرار الأفكار الفاقد للجدة وتعقد سبل النشر والولوج إلى المعلومة وغياب الخدمات العمومية للمكتبات الوطنية وتحيين اقتناءاتها يزيد من تعميق مشاكل إنتاج المعرفة.

خاتمة

ليس الفصل بين مهام الحماية والنهوض والوقاية من باب الواقع بقدر ما هو فصل منهجي يسهل الإحاطة وتعميق الملاحظات. إن القدرة على مسايرة المستجدات المستقبلية لن تتم عبر افتراض الحالة التي سيكون عليها المستقبل، بقدر تعني انطباق التعليم مع الحياة الفعلية. فبقدر ما يتم توفير الوضعيات والفرص التي يتمرس فيها التلميذ والتلميذة بحل المشاكل التي يلتقي بها (المعرفية والعملية) بقدر ما تنمو كفاياته وقدراته. وبقدر نجاحه في حل المشكلات التي يصادفها في حاضره وبالإمكانيات المعرفية والتقنية التي تتيحها حاضره، بقدر ما يتمكن من حل مشاكله المستقبلية التي لن تكون إلا حاضره المستقبلي، وقد كانت مستقبلا في مراحل ارتقائه السابقة.

بعض التوصيات

- بخصوص الحق في التعليم، يوصي المجلس، في تقريره السنوي الأخير (2019) بما يلي:
- اتخاذ تدابير عاجلة من أجل معالجة المشاكل المتعلقة بجودة التعليم العمومي والرسوب والهدر المدرسيين؛
- وضع نظام وبرنامج تعليميين ملائمين مع التركيز على التعليم الأولي وتعميمه، وتكوين العاملين في هذا القطاع؛
- اتخاذ تدابير إضافية لتحسين معدل تسجيل الفتيات بالمدارس في المناطق القروية؛
- اتخاذ تدابير تضمن المساواة والجودة للمتعلمين في قطاع التعليم بشقيه العام والخاص؛

- تفعيل توصيات لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بجودة التعليم العمومي والتعليم الخاص ومحاربة الهدر والرسوب .2015المدرسيين، والصادرة على إثر فحص التقرير الدوري الرابع للمملكة؛
- مأسسة المقاربة القائمة على حقوق الإنسان واعتمادها كشرط للموافقة على المشاريع والبرامج والكتب المدرسية